ومهما يكن من شيء فإن واحدة من الخطط التقليدية التى ظهرت لم تنجح فى حل مشكلة التصنيف . ولقد حدا هذا بالبعض إلى ترك التصنيف كلية والجوء إلى وسائل أخرى للتنظيم الموضوعى للمكتبات . ووجدنا فى الإنتاج الفكرى للموضوع مناقشات حول أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية ، هذا الإخفاق الذى عبر عنه الكثيرون وأخذ يتردد بإلحاح فى الخمسين سنة الأخيرة . وقد أدى هذا إلى مناقشة أسباب الفشل حتى يمكن البحث عن أساس جديد للتصنيف يتفادى هذه الأسباب . وسوف نناقش فيما يلى أسباب الإخفاق ، ثم نستعرض الحلول التى قدمها أصحاب المدرسة الحديثة للتصنيف :

إخفاق خطط التصنيف التقليدية

يمكن أن نلخص أسباب إخفاق خطط التصنيف التقليدية فيما يأتى :

أولا — إن هذه التصانيف قد اعتمدت اعتماداً كلياً على قواعد التقسيم المنطقى . ومع أن هذه القواعد التى استعارها التصنيف من المنطق قد أفادت التصنيف فى وضع معايير للتقسيم ، إلا أن هذه القواعد « الصورية » لا تستوعب كل الاحتياجات التى يمكن أن تفرضها مجموعات الإنتاج الفكرى ، فهى تفرض حدوداً على التصنيف تجعله لا يتناسب مع أغراض الاسترجاع الحديثة التى تتطلب تمثيل علاقات لا توفر لها قواعد التصنيف المنطقى .

١ — فالتقسيم المنطقى يقتصر على علاقة الجنس — النوع ، وليست كل العلاقات فى تصنيف المكتبات من هذا النوع من العلاقة ، فلندن مثلا جزء وليست نوعاً من إنجلترا ، والعلاقة بين لندن وإنجلترا تختلف عن العلاقة بين

الجنس والنوع ، كذلك التكيف عملية فى علم الحياة ، والصلابة صفة فى المعادن ، والمرفق جزء من الذراع ، والتقطير عملية فى الكيمياء ، والنتروجين من العناصر المكونة للتربة .

ومن المطلوب إدراك هذه الصلات المختلفة فى تصنيف المكتبات ، والتعرف عليها فى الوثائق وفقاً لمحتواها الموضوعى . أما الاقتصار على علاقة واحدة بين الجنس والأنواع مهما كانت أهميتها فإنه أمر ليس له سند من الواقع .

٢ ــ إن الخصائص لكى تكون أصيلة حقاً فينبغى أن تشارك فى الطبيعة الجوهرية « للجنس » . فالجنس « جندى » يمكن أن يقسم وفقاً لطريقة القتال (المشاة ، المدفعية ، إلخ) . ووفقاً للرتبة ووفقاً لظروف الخدمة (نظامى ، مجند ، إلخ) . فإذا أردنا أن نقسم الجندى على حسب خاصية « الوضع الاجتماعى السابق » (فئة العمل ، الفئة المهنية ، إلخ) . فهذا لا يجوز من وجهة نظر التقسيم المنطقى ، لأن هذه الخاصية ليست خاصية عسكرية .

٣ ــ يصر المناطقة التقليديون على أن يكون تقسيم الجنس بواسطة خصائص متتابعة تعكس رأياً واحداً مطرداً . فإذا كنا نقسم الجنس الجندى بواسطة خاصية « طريقة القتال » ، فسوف يكون من غير المناسب أن نستمر فى التقسيم بواسطة خاصية « الرتبة » لأن الرتب لا تتصل بواحدة من طرق القتال . وعلى هذا فينبغى أن يستمر التقسيم إلى مدفعية الميدان ، مدفعية السواحل ، إلخ .

٤ ــ من قواعد التقسيم المنطقى أن تكون الأقسام فى كل خطوة مانعة فيما بينها ، وهذا الأمر لا يمكن حدوثه فى تصنيف المكتبات ، لأن محتويات الكتب والدوريات تتداخل بكثرة :

٥ ــ لايعطينا التقسيم المنطقى دليلا يرشدنا إلى ترتيب خصائص التقسيم ؛ وهذا أمر يحتاج إليه فى تصنيف المكتبات .

ثانياً ــ انبنى التصنيف بكل خططه التقليدية على نوع واحد من المطبوعات هو الكتاب . ومن سمات العصر الذى نعيش فيه النمو السريع فى إصدار المجلات كشكل من أشكال النشر . ولعل « فيكرى » لم يجانب الحق حينما قال إن المجلات هى التى تعكس أحدث الآراء فى الموضوع .

والتصنيف ، وكذلك فهرس المكتبة ، قد بنيا على الكتاب على أنه الوحدة الببليوجرافية المقبولة ولم يضعا فى اعتبارهما الأشكال الأخرى ، مثل المجلات وتقارير الأبحاث والنشرات . . . إلخ .

والكتاب يمكن تصنيفه بطريقة تختلف عن الأشكال المشار إليها . فمع أنه قد يضم أكثر من موضوع . إلا أنه يمكن أن نقول عنه إنه كتاب فى كذا . والموضوعات الأخرى يمكن أن تكشف من خلال الكشاف الموضوعى الألفبائى ، أو تعد لها مداخل إضافية فى الفهرس المصنف . وقد انبنت خطط التصنيف التقليدية على أساس هذا « التغليب » .

أما المجلة ، فإنها تضم عدداً من المقالات ، وكل مقال منها يضم عدداً من العناصر . وكل مقال منها يعد وحدة قائمة بذاتها ، بحيث يتعذر أن نقول إن هذه مجلة فى كذا دون أن نحلل عناصرها للكشف عنها ، وتوضيح علاقات هذه العناصر بعضها ببعض . وكذلك يمكن القول عن تقارير الأبحاث والأبحاث نفسها ، وهكذا .

وبألفاظ أخرى ، فإن موضوع الكتاب موضوع واسع بسيط لا يتطلب درجة عالية من التحليل . ولذلك فهو يحتاج إلى معالجة تختلف عن المقال

أو النشرة أو البحث أو التقرير . فالأخيرة موضوعاتها معقدة أو متشابكة تتطلب درجة عالية من التحليل ، فهى فكر دقيق يحتاج إلى تصنيف دقيق أو عميق . ولهذا فهى تحتاج إلى نوع من التصنيف لم توفر له ولم تهيأ خطط التصنيف التقليدية على الإطلاق .

ثالثاً ــ وحتى حينما انبنى التصنيف التقليدى على الكتاب ، فقد قام على أساس الاحتفاظ بوحدته المادية ، ولم ينظر إليه على أنه نتاج عقلى متشابك يشتمل على عدد من الوحدات الفكرية .

رابعاً ــ التصنيف يسجل الموضوعات فى بعد طولى واحد ينتقل فيه من العام إلى الخاص أى على حسب سلم رتب العلوم . والكن محتوى الكتب والوثائق متعدد الأبعاد . ولا شك أن هذا هو ما دعا « جيفونز » إلى القول بأن التصنيف المكتبى أى تصنيف الكتب وفقاً لموضوعاتها محال من الناحية المنطقية ، فلا شك أنه كان يقصد استحالة تسجيل محتويات الكتب المتعددة الأبعاد فى قائمة واحدة ذات بعد طولى أو خطى . فالكتاب ــ وفقاً للتصانيف التقليدية ــ ينبغى أن يقحم فى نظام ذى بعد واحد ليس فيه إلا موضوع واحد . وهذا القيد وحده يدمر معظم فائدة التصانيف التقليدية للكتب كالات للتنظيم الموضوعى الفعال لمواد المكتبة .

التصنيف بوضعه الحالى ــ كما ذكرت « جريس كيلى » بدرجة كافية من الثقة واليقين ــ يكشف فقط عن جزء صغير من موارد المكتبة فى أى موضوع ومع ذلك فلا زلنا نتبع نفس الأساليب فى التصنيف الببليوجرافى لا لشىء إلا لأننا لا نعرف كيف نعالج الموضوع .

خامساً ــ نظرة المكتبى إلى التصنيف أفسدته ، فقد كان المكتبى يعتبره

مجرد صف من القوالب تدخل فيها الكتب بسهولة وفقاً للموضوع الذى تعالجه . ومن هذه القوالب يمكن استرجاع الكتب عند الحاجة . ولكن مع اتساع عالم المعرفة أصبحت هذه الصفوف متزايدة التعقيد وأصبحت مشكلة تعيين العناوين فيها تنطوى على قرارات معقدة بنفس الدرجة .

وهكذا تحول المكتبيون إلى الفهرس الموضوعى الألفبائى بوصفه بديلا عملياً . ولكن المكتبيين نسوا أن الفهرس الموضوعى نفسه يجب – إذا أريد له أن يحقق المنفعة الكاملة – أن يعتمد على بيان مصنف للمعرفة البشرية التى يعالجها .

ومما أفسد نظرة المكتبى إلى التصنيف أيضاً أنه كان يعتبره مجرد وسيلة لترتيب الرفوف . ويعتبر الرمز آلة كافية لهذا الغرض وللاحالة من الفهرس إلى الرفوف فى حين أن الوظيفة الأساسية للتصنيف هى الكشف عن المحتوى الفكرى لموارد المكتبة فى موضوع ما .

سادساً – التكاليف الباهظة لإعادة التصنيف وهى تكاليف تتوالى هندسياً كلما تزايدت المجموعات وقد أدى هذا إلى اتخاذ موقف محافظ على أساس أنه ليس ثمة خطة تفضل خطة أخرى بصورة تبرر اتباع هذا المسلك الذى يكلف المكتبة الكثير .

لكل هذه الأسباب أخفقت خطط التصنيف التقليدية الحاصرة فى أداء المرجو منها . ولا يمكن أن ينقذ هذه التصانيف من الفشل مراجعة مهما كانت جوهرية ، لأن هذه التصانيف لا معنى لها من حيث هى أدلة إلى المحتوى الموضوعى . ولأن فاعلية هذه التصانيف قليلة فقد تزايدت تكاليف صيانتها ، أى حاجتها إلى المراجعة المستمرة .

ولكن هل معنى هذا هو رفض التصنيف ونبذه ؟ هل معنى هذا الإخفاق أنه ليس له مكان فى التنظيم الببليوجرافى ؟ الحقيقة أن هذا الإخفاق لا يعنى رفض التصنيف ، بل يعنى رفض التقاليد التى عاقته عن التقدم والبحث عن أسس جديدة تقوم عليها الخطط المقبلة . فالتصنيف أساس علم المكتبات ، وإن نجاح محاولاتنا لتنظيم السجلات المطبوعة لحضارتنا سوف يعتمد اعتماداً كبيراً على ابتكار أنظمة لتنظيم تلك السجلات بطريقة تزيد من فائدتها للمجتمع .

بل على العكس من ذلك ، لقد حدثت « نهضة جديدة فى التصنيف » يفسرها تزايد الإنتاج الفكرى فيه ، وتزايد البحث فيه وعقد مؤتمرات دولية للبحث فى التصنيف لأغراض استرجاع المعلومات ، وتأليف عدة جماعات للبحث فى التصنيف ، وتكوين لجنة الاتحاد الدولى للتوثيق للبحث فى التصنيف. كل هذه النهضة وهذا النشاط حدث فى الأربعين سنة الأخيرة .

رانجاناتان والتصنيف المتعدد الأوجه

ولا شك أن معظم التطورات الحديثة التى جسمت النهضة المعاصرة فى التصنيف هى بفضل جهود وأفكار عالم التصنيف الهندى « د . رانجاناتان » ، وما حدث من اهتمام فى بريطانيا كان أثراً من آثاره .

بدأ « رانجاناتان » جهوده فى التصنيف وهو لا يزال فى بريطانيا دارساً جديداً لعلم المكتبات عام ١٩٢٤/١٩٢٥– وقبل أن يعود إلى الهند عام ١٩٢٥ كان قد أعد إطار خطة تصنيف جديدة وبعض القوائم كنماذج . فلما عاد جرب الخطة فى مكتبة جامعة مدراس . وفى سنة ١٩٣٣ صدرت الطبعة